الظاهرة الحزبية في تركيا بين ثنائية الاستقراروالتنمية، قراءة تاريخية.

The partisan phenomenon in Turkey between stability and development, a historical reading.

د/بولالوة ياسين[1]*

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

yacineboulaloua@yahoo.fr

د/ باشوش محمد

جامعة الجزائر3، (الجزائر)

mohaùedbachouche16@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/09 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/17 تاريخ النشر:2022/06/05

ملخص: *شهدت الدولة التركية الحديثة منذ تأسيسها على يد مصطفى كمال أتاتورك تنوعا في النظام الحزبي المعتمد. حيث أقرّ الدستور التركي الاوّل نظام الحزب الواحد المعتمد على تسيير الحزب لشؤون الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أيضا، ليتم الانتقال فيما بعد إلى نظام التعددية الحزبية عقب تداعيات انتهاء الحرب العالمية الثانية على النسق السياسي الدولي. أما اقتصاديا فقد عاش الاقتصاد التركي فترات من الانتعاش والتطور، لكنّها لم تكن طويلة نسبيا، مقارنة بفترات الأزمات الاقتصادية المتكررة والتي تحولت في بعض المراحل إلى أزمات مزمنة. لذا تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين ثنائية الاقتصاد وطبيعة النظام الحزبي المعتمد، وإلى أي مدى يتأثر الاقتصاد التركي بطبيعة النظام الحزبي وشكل الحكومات التي تديره.*

الكلمات المفتاحية: *تركيا؛ النظام الحزبي؛ الأزمات الاقتصادية؛ التعددية الحزبية؛ الحكومات الائتلافية.*

***Abstract**: Since its founding by Mustafa Kemal Ataturk, the modern Turkish state has witnessed a diversification of the party system adopted. Where the first Turkish constitution approved the one-party system based on the party's management of state affairs politically, economically and socially as well, to move later to a multi-party system following the repercussions of the end of World War II on the international political system. Economically, the Turkish economy has experienced periods of recovery and development, but they were not relatively long, compared to the periods of repeated economic crises, which at some stages turned into chronic crises. Therefore, this study aims to examine the relationship between the dualism of the economy and the nature of the approved party system, and to what extent the Turkish economy is affected by the nature of the party system and the form of governments that run it.*

***key words:** Turkey; party system; economic crises; multiparty; coalition governments.*

* المؤلف المرسل.

1.مقدّمة:

مع ميلاد الدولة التركية الحديثة سنة 1923، اختار مؤسسها الجنرال مصطفى كمال أتاتورك نظام الحزب الواحد لإدارة البلاد، لتنتقل بعدها البلاد إلى نظام التعددية الحزبية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ضمن نسق دولي مناهض للحكومات الشمولية. لكنّ دخول الحياة الحزبية في تركيا عهد التعددية لم يؤمّنها من الوقوع في أزمات متكررة على إثر تدخّل المؤسسة العسكرية في عدة مناسبات، ما أدى إلى اضطرابات سياسية. بالمقابل كانت الأوضاع الاقتصادية في تركيا تتسم بتكرر الأزمات، منها ما هو هيكلي ومنها ما يتعلّق بالظروف الدولية والسياقات الإقليمية.

نحاول في هذا العمل البحث في طبيعة العلاقة بين فترات الاستقرار والتوتر فيما تعلّق بالحياة الحزبية في تركيا، وما يقابلها من حالات الاستقرار والأزمات على الصعيد الاقتصادي. لتكون الإشكالية محلّ البحث متضمّنة في: **ماهية العلاقة بين الأوضاع السياسية فيما تعلّق بالحياة الحزبية في تركيا وأزمات الاقتصاد التركية المتكررة والمزمنة قبل سنة 2002؟**

2. تطور الحياة الحزبية في تركيا:

يناقش هذا الجزء من الدراسة أهم الأحداث والتطورات التي اعترت الحياة الحزبية في تركيا منذ تأسيس الدولة. حيث أن تركيا الحديثة اعتمدت على نظام الاحادية الحزبية في البداية، ثم انتقلت إلى نظام التعددية الحزبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

1.2 فترة الأحادية الحزبية:

بعد إلغاء السلطنة في الفاتح من نوفمبر 1922 وإنهاء عهد العثمانية، ظهرت الدولة التركية الحديثة للوجود بعد توقيع مصطفى كمال على معاهدة لوزان في 23 جويلية 1923 مع الأوربيين إثر انتصاره في حرب الاستقلال التي قادها، اذ تمثل معاهدة لوزان تاريخ الولادة الثانية للدولة التركية بعد الولادة الأولى عام 1929 . (نور الدين، 1998، الصفحة27) وتكمن أهمية معاهدة لوزان في أنها أكدت فشل مطامع الأوربيين في اقتسام الأناضول بينهم واعترافهم بالوحدة الترابية لتركيا، ولم يعد مطروحا في هذه المعاهدة أمر دولة أرمينية ولم يحصل الأكراد على حكم ذاتي كردي (سلان،الصفحة 43)

في البداية ساد الجمهورية التركية نظام سياسي تعددي يستند إلى دستور 1921، والحق أن وضع دستور 1921 بالإمكان تشبيهه بحكم جمعية الاتحاد والترقي من حيث وجود قوتين متصارعتين . (النعيمي، 2015، الصفحة 191) من جهة أخرى حظي فيه مصطفى كمال بمكانة خاصة، كان القائد العام للجيش الوطني مصطفى كمال باشا هو الذي قاد الجيش إلى النصر واتخذ من هذا الانتصار شرعية جعلته ينفذ برنامجه التحديثي الذي خلق تركيا الجديدة " (العيطة، 2012، 663)

وخلال السنة التي تلت إعلان ميلاد الجمهورية تشكل حزبان سياسيان يمثلان توجهين داخل البرلمان، حزب الشعب الجمهوري بقيادة مصطفى كمال (في 11 سبتمبر 1923) والحزب التقدمي الجمهوري بقيادة كاظم قرة بكر (في 17 نوفمبر 1924).

مصطفى كمال كان مضطرا لقبول التعددية في بداية الأمر لاستيعاب مرحلة ما بعد الحرب، لكنه ومع أول اختبار أبان الرجل نزوحه لفرض قبضته الحديدية على الحكم، ففي مارس 1925 وعقب اندلاع ثورة شيخ سعيد الكردية تم إقرار قانون (استعادة النظام) واستند إليه مصطفى كمال ليفعل "محاكم الاستقلال" التي أصدرت أحكاما عديدة بالإعدام وحجبت عناوين صحفية كثيرة وتخلص بواسطتها من الحزب التقدمي الجمهوري، حيث تم حظر الحزب، وسُجن قادته بتهمة التعاون مع المتمردين.

استغل مصطفى كمال فشل محاولة الانقلاب عليه في أزمير بتاريخ 15جوان 1926 ليستفرد بالسلطة ويقصي كل معارضيه خاصة من كانوا يبدون رفضهم الاقتناع بالكمالية.

لكن تأثر تركيا بالأزمة الاقتصادية العالمية إلى درجت انتشار واسع للفقر بين الأتراك فرض على مصطفى كمال إقرار التعددية في نوفمبر 1930 بغيت فتح نقاش عام حول الخيارات الاقتصادية الواجب تبنيها. لكن سرعان ما تراجع مصطفى كمال وأعاد غلق المجال السياسي مباشرة بعد الانتخابات البلدية لما رآه من تنامي موجة الرفض ضد الكمالية.

واستمر النظام الكمالي في رفض التعددية واستمر في حكم تركيا بواسطة الحزب الواحد "حزب الشعب الجمهوري"، وكان المنطق الكمالي يقضي بأن يمارس حزب الشعب الجمهوري الأبوية السياسة على المواطنين لكن في جانبها الإيديولوجي والتعبوي مغفلا الجانب الاقتصادي، دون أن تتحكم الدولة بالاقتصاد وإنما تتركه حرا يشكل بنفسه البرجوازيات المتوسطة التي تحرك الاقتصاد (جول، الصفحة 62)

وارتكز الجانب الإيديولوجي على فكرة القومية التركية كما يراها مصطفى كمال والتي تتوجس من أي تنوع عرقي ولغوي لحد اعتباره أكبر تهديد للجمهورية التركية، فلقد انزلقت القومية الكمالية نحو التفسير العنصري للقومية التركية (سلان، الصفحة 57) ولم تستوعب القومية الكمالية مكونات المجتمع المتنوعة نظرا لتاريخ المنطقة.

توفي أتاتورك في 10 نوفمبر 1939 ليخلفه عصمت إينونو على رأس الجمهورية التركية. ولقد ورث الرئيس الجديد وضعا مستقرا نوعا ما بسبب منطق الزعيم التي أدار بها أتاتورك البلاد. لكن اقتصاديا كان الوضع هشا ولم يتحقق الاقلاع الذي كان منشودا لعدة أسباب، داخليا سمحت سياسات الاستثمارات الحكومية بتحقيق تقدم على مستوى البنية التحتية لكنه لم يكن كافيا لتحريك عجلة التنمية وبالمقابل تشكلت طبقة برجوازية متكونة أساسا من بعض أصدقاء مصطفى كمال الذين استفادوا من القروض الحكومية في إطار سياسة تشجيع البرجوازية القومية (سلان، الصفحة 67) ما خارجيا فقد أدت نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 إلى شح في الموارد المالية التي كانت تركيا بحاجة إليها لتحريك الاستثمارات الداخلية.

استمر نظام الحزب الواحد بقيادة عصمت إينونو الذي اتسمت فترة حكمه الأولى بالتركيز على السياسة الخارجية نظرا لاندلاع الحرب العالمية الثانية وما يشكله موقع تركيا الاستراتيجي بالنسبة لأطراف الحرب. أظهر عصمت إينونو حنكة كبيرة في سياسته الخارجية أثناء الحرب وإدارة العلاقة مع مختلف هذه الأطراف، فخرجت تركيا منتصرة بعد تعديل موقفها الذي كان حذرا يقترب من الحياد في بداية الحرب إلى إعلان الحرب على ألمانيا.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية في 08 ماي 1945 وهزيمة ألمانيا النازية دخل العالم في مرحلة جديدة لا مكان فيها للزعيم الأوحد والحزب الواحد. نظرا للوضع الدولي بالإضافة لارتفاع أصوات داخل تركيا تطالب بالتعددية أُجبر الرئيس عصمت إينونو على إقرار التعددية الحزبية، ففي 17 كانون الثاني (جانفي) 1946 تأسس الحزب الديمقراطي بقيادة كل من جلال بيار وعدنان مندريس، وبمقتضى التعددية فقد إينونو لقبه كزعيم قومي وألغيت هيئات الحزب-الدولة التي كانت تعين ولاة المقاطعات (سلان، الصفحة 73).

نظمت أول انتخابات تعددية في نفس السنة 1946 ولم تكن حرة بالقدر الكافي حيث أبقت النتائج على صدارة حزب إينونو لكنها غيرت وهزت أركان النظام. لتكرس بعدها انتخابات 14 أيار(مايو) 1950 انتصار الحزب الجديد (الحزب الديمقراطي) الذي فاز بالانتخابات بنسبة 53,6 في المئة من الأصوات (سلان، الصفحة 73). لتدخل تركيا فعليا في مرحلة التعددية السياسية.

2.2 فترة التعددية الحزبية

لفهم خصوصيات المراحل السياسية التي عاشتها تركيا قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002، نقسم المرحلة إلى أربع فترات سياسية.

الفترة ما بين: 1950 و1961:

شهدت فترة حكم الحزب الديمقراطي خلال الخمسينيات استقرار لافتا إذ ترأس جلال بيار الجمهورية التركية وكان على رأس الحكومة عدنان مندريس. عكفت الحكومة على معالجة التبعات السلبية للحرب العالمية الثانية على اقتصاد البلاد وتبنت الليبرالية وشجعت اقتصاد السوق وعملت على جلب رأس المال الأجنبي، ولكن ورغم أن الحزب الديمقراطي كانت له الغالبية في مجلس الأمة التركي الكبير؛ إلا أنه لم يستطع أن يظهر العزم والإصرار اللازمين في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية .(تورال، 2012، الصفحة 16).

حيث أن آثار تعثر النهج الاقتصادي الليبرالي بدأت تظهر مع منتصف الخمسينات ما دفع بحكومة مندريس إلى محاولة إنقاذ الاقتصاد بالتوجه إلى نموذج مختلط واعتبارا من النصف الثاني للخمسينيات بدأ الحزب الديمقراطي مع سوء الوضع الاقتصادي يحيد عن المبادئ الليبرالية في مجال الاقتصاد والسياسة .(تورال، 2012،الصفحة 17)

بدأ يشعر عدنان مندريس وحكومته بأن الأغلبية في مجلس الأمة التركي الكبير ليست ضامنا لفرض سياساتها، خاصة مع معارضة النخبة الكمالية والجيش لحكومة مندريس والتي بدأت فعليا منذ عام 1950[7]، (سلان، الصفحة79) بالإضافة إلى عدة أحداث شكلت تداخلا واحتكاكا بين الحكومة والجيش على مستوى السياسات الخارجية منها ثلاث أحداث مهمة من الناحية الأمنية كان للمؤسسة العسكرية فيها دور وهي على التوالي: انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (18 فيفري1956) وإرسال القوات التركية للقتال في كوريا(1950-1953) والانضمام إلى حلف البلقان (1954).(العيطة، 2015، الصفحة 672).

هذا الصراع بين الحزب الديمقراطي والنخبة الكمالية سواء المتواجدة بالحزب الجمهوري أو على مستوى قيادات الجيش كان يتجلى في عدة مظاهر وأدى أنه طيلة سنوات الخمسينات ظهرت إلى النور العديد من المبادرات العسكرية الهادفة إلى الإطاحة بالسلطة الديمقراطية (سلان، الصفحة 80)

بالرغم من تجديد انتصاراته الانتخابية سنة 1954 ثم 1957 إلا أن الحزب الديمقراطي بدأ بشن سياسات عدائية ضد المعارضة لدرجة دعوته لتشكيل جبهة وطنية ضد عصمت إينونو. وفي مظاهرات شنتها بعض الحركات الطلابية المناهضة لعدنان مندريس سنة 1960 ازلقت الأوضاع جراء القمع الذي مارسته الحكومة ووصل الحد برئيس الحكومة إلى التهديد باللجوء إلى المساعدة العسكرية الأمريكية لاستعادة النظام . (سلان، الصفحة، 79)

توتر العلاقة بين الحزب الديمقراطي الحاكم وقادة المؤسسة العسكرية كان ميزة الفترة الأخيرة لحكم مندريس، وبحلول منتصف الخمسينات تأثر الضباط الصغار بالاتجاه التضخمي للاقتصاد وانخفضت دخولهم الحقيقية ضمن أصحاب الرواتب الثابتة ،(هلال،1999، الصفحة 112) يضاف إلى ذلك بعض الوقائع والممارسات التي شعر الضباط بأنهم أهينوا من طرف الحزب الحاكم خاصة مع مقارنتهم لما رأوه لدى وجودهم في المدارس والقواعد العسكرية في دول الحلف الأطلسي (هلال،1999، الصفحة 112) كما أن استخدام مندريس لوحدات من الجيش الجمهوري ضد حزب الشعب الجمهوري أدى إلى اثارة غضب قائد القوات البرية جمال كورسيل الذي لم يستشر ولم يعلم عن ذلك (النعيمي، 2015، 248) ما دفعه إلى الاستقالة من منصبه وهو الرجل الذي يحظى باحترام ومكانة كبيرتين لدى الضباط الشباب. يضاف إلى هذا ما اعتبرته بعض المصادر إلى كونه أحد أسباب الانقلاب فيما تعلق بتوجهات الحكومة في سياستها الخارجية ومنها بدئ مندريس خطوات للتقارب مع الاتحاد السوفياتي وتحديد موعد لزيارة موسكو استبقها الجيش بانقلاب مدعوم من الإدارة الأمريكية العيطة، الصفحة 675)

وفي 27 ماي 1960 تحركت القوات المسلحة لتقوم باعتقال رئيس الجمهورية جلال بيار ورئيس حكومته عدنان مندريس وعدد كبير من المستشارين والنواب ليصل عدد المعتقلين إلى 592. وأصدر الجيش البيان الأول بعد الانقلاب موضحا دوافعه الرئيسة، تلاه العقيد توركيش جاء فيه " إن ضباط مجلس قيادة الثورة قاموا بانقلاب عسكري فجر اليوم من أجل وضع حد للتطاحن الحزبي الأرعن الذي هوى بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى (...) إن هدف الانقلاب هو تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية في البلاد "هلال،1999، الصفحة 113) وأعلن الجيش أن السلطة أصبحت في أيدي لجنة الوحدة الوطنية برئاسة الجنرال جورسيل الذي عين رئيسا للدولة ورئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع (هلال،1999، الصفحة 114).

وبالرغم من أن خطة الضباط تركزت منذ البداية في إعادة السلطة إلى المدنيين خلال ثلاث شهور، ولكن هذه المدة وصلت إلى سنة ونصف (النعيمي،2015، الصفحة 249) تم خلالها تسليط عقوبات قاسية على أعضاء الحزب الديمقراطي وصلت إلى حله في 29 سبتمبر 1960 أما زعيمه عدنان مندريس فقد تم اصدار حكم بإعدامه مع كل من وزير الخارجية ووزير المالية في 15 سبتمبر 1960 وهو نفس الحكم الذي

صدر في حق رئيس الجمهورية جلال بايار إلى أنه استبدل بالسجن المؤبد نظرا لتقدمه في السن وبتدخل من عصمت إينونو.

وبعد أحكام "ياسى أضا" أعلن الانقلابيون عن إجراء انتخابات برلمانية في 15 أكتوبر 1961 ، (هلال، 1999، الصفحة 115) مع شرط احتفاظ الجنرال جمال غورسيل بالرئاسة الذي عدّ على أنه ضامن "ثورة 27 أيار" . تمت الانتخابات فيما يمكن اعتباره وفاءا للانقلابين بوعدهم لكن العسكريين لم يعودوا إلى ثكناتهم إلا بعد تأمين إجراءات حفظت لهم دورا معترفا به دستوريا في الحياة السياسية عبر تشكيل مجلس الأمن القومي الذي أقره دستور1961 (العيطة، 2012، الصفحة679) هذا المجلس يناقش كل القضايا المتعلقة بمناحي الحياة المختلفة في تركيا بداعي اتصالها وتأثيرها على أمن تركيا وسلامة الجمهورية ويقدم توصيات للحكومة، لكن رغم أنها بحسب الدستور لا تعتبر ملزمة لها إلا أن الحكومات المتعاقبة لم يصدف أن رفضت أي توصية (نور الدين، 1998، الصفحة 75)

الفترة ما بين: 1961 و1971:

بالرغم من إقدام العسكريين على انقلاب ضد توجهات الحزب الديمقراطي وإعدام عدنان مندريس في محاولة لبعث حزب الشعب الجمهوري إلى المقدمة باعتباره الحزب الكمالي في نظر نخبة الجيش إلا أن نتائج انتخابات 15 أكتوبر 1961 بينت مدى تجذر الحزب الديمقراطي شعبيا. حيث حصل حزب العدالة حديث النشأة والذي تشكل من قيادات وأنصار الحزب المنقلب عليه والمحل على 34,7 بالمئة من الأصوات مقابل 36,7 لحزب الشعب الجمهوري بقيادة عصمت إينونو.

تميزت الحياة السياسية على مستوى البرلمان في هذه الفترة بصراع بين حزب الشعب الجمهوري بقيادة عصمت إينونو وحزب العدالة المحافظ والذي فاز بالمرتبة الأولى بعد أربع سنوات من انتخابات 1961. حيت حصل حزب العدالة بقيادة **سليمان ديميريل** في انتخابات 10 أكتوبر 1965 على 52,87 بالمئة من أصوات الناخبين ملحقا هزيمة كبيرة بالحزب الجمهوري والذي اكتفى بـ 28,75 بالمئة من الأصوات. ثم واصل حزب العدالة بقيادة **سليمان ديميريل** تصدره للبرلمان محققا فوزا جديدا في انتخابات 1969.

طوال هذه الفترة كانت النخبة العسكرية ترى في التراجع المتكرر لمكانة الحزب الجمهوري تهديدا لمكانتها في العملية السياسية حتى بعد فرضها للامتيازات الكثيرة في دستور 1961، بالرغم من أن حزب العدالة أعطى رسالة تطمين للمؤسسة العسكرية عبر كون عدد مهم من نوابه الفائزين في البرلمان من الضباط المتقاعدين.

قاد سليمان ديميريل الحكومة بعد فوز حزبه في انتخابات 1965 ومن ضمن التعيينات المهمة قيامه بوضع شخصية مدنية على رأس المؤسسة العسكرية، وبهذا فقد جعل القوات المسلحة من الناحية النظرية على الأقل تحت السلطة المدنية (العيطة،2012، الصفحة 680).

لم تكن حالة الترقب بين الحكومة والمؤسسة العسكرية هي السمة الرئيسية لهذه الحقبة، بل إن أهم ما ميزها هو عودة الحياة الحزبية التعددية مع وجود سليمان ديميريل على رأس الحكومة الذي يعتبر أحد أهم الشخصيات الكبرى في تاريخ تركيا التي دافعت عن الممارسة الديمقراطية. وبالعودة إلى التركيبة

الاجتماعية للأتراك والمناخ الدولي السائد آنذاك فإن حالة التعددية التي عاشتها تركيا سمعت بظهور إيديولوجيات جديدة منافسة للكمالية، وقد بلورت هذه السنوات يمينا ويسارا راديكاليين، وحركة إسلاموية ومعارضة كردية جديدة (سلان، الصفحة 83) ولم يكن هذا على مستوى المجتمع المدني والسياسي فقط بل برزت توجهات جديدة داخل المؤسسة العسكرية وشهدت القوات المسلحة تغلغل الأفكار اليسارية والماركسية بين كوادرها (العيطة،2012،الصفحة 679)

أما في المجال الاقتصادي فقد نجحت حكومة ديميريل في تحريك عجلة التصنيع وامتصاص العمالة الزائدة في المجال الزراعي مع تحقيق نسبة نمو جيدة، فلقد نمت الصناعة التركية بمعدل 9% سنويا بين عامي 1963 و1971 (هلال، 1999، الصفحة 118)

لكن مع نهاية الستينات سجلت الأوضاع العامة في تركيا تدهورا ملحوظا. فمن الجانب السياسي أدت أجواء الحرية إلى تنامي ظاهرة التطرف السياسي عند جميع التيارات وصلت في عدة مناسبات إلى المواجهات في الشارع وتنظيم مظاهرات عنيفة، وأصبحت تركيا مسرحا للعديد من الحركات المتطرفة والمواجهات اليومية التي أضعفت كثيرا الطبقة السياسية . أما الجانب الاقتصادي فقد وصلت الاستراتيجية المتبعة إلى مداها ولم تعد قادرة على تحقيق المزيد من النجاح، فقد انخفض معدل النمو الصناعي من 12% في الفترة 1965-1969 إلى 1,5% عام 1970 (هلال، 1999، الصفحة 124)

الفترة ما بين: 1971 و1983:

مرة أخرى يتحين ضباط الجيش الفرصة في ظل عدم سيطرت الحكومة على الاحتجاجات والصراعات بين أنصار مختلف الإيديولوجيات ليصدروا بلاغا عسكريا في 11مارس 1971 استقالت بموجبه حكومة سليمان ديميريل خلال ساعات من إعلانه، وأعلنت القوات المسلحة فرض الأحكام العرفية وشنت حملة لا هوادة فيها على العناصر اليسارية وغض الطرف عن العناصر اليمينية

(العيطة،2012،الصفحة681)

تشكلت حكومة تكنوقراط برئاسة النائب **نهاد اريم** الذي أعلن أن حكومته سوف تعيد النظام والقانون وستقوم بإصلاحات اجتماعية اقتصادية [14]. (هلال ،1999، الصفحة 126) لكن خيار الحكومة التكنوقراطية أثبت فشله خلال فترة وجيزة. إذ امتنع كل من الحزب الجمهوري وحزب العدالة عن المشاركة في أي حكومة تكنوقراطية تجنبا لدعم صريح لسلوك الجيش يهوي بشعبية الحزبين، ما أدى إلى عدم استقرار الطاقم الحكومي فقد تم تغيير رؤساء الحكومة ثلاث مرات في الفترة 1971-1973، اضطر ضباط الجيش للسماح بإجراء انتخابات في أكتوبر 1973.

تصدر المشهد كل من حزب الشعب الجمهوري بقيادة بولند أجاويد وحزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل لكن قلب عامل آخر المعطيات وهو تأسيس نجم الدين أربكان في 11 أكتوبر 1972 لحزب السلامة الوطني والذي تمكن من حشد أنصار كثر وكان عاملا حاسما في ترجيح كفة التحالفات (سلان ، الصفحة 89)لكن الوضع السياسي استمر في الاضطراب والهشاشة وتوالت الائتلافات الحكومية بعد كل محطة

انتخابية دون أن تفلح في وضع حد للتدهور الاقتصادي والاجتماعي، ويرجع بعض الباحثين ذلك لكون استعادة الديمقراطية عام1973 ارتبطت بظهور مجموعات متطرفة اجتذبت قطاعا من القاعدة التصويتية وأصبح لها تأثير في الحياة السياسية (هلال،1999، الصفحة 131).

أما على الصعيد الاقتصادي فعدم استقرار الحكومات قلل من فاعلية القطاع الحكومي الذي يساهم بـ 40% من الإنتاج الصناعي والذي صار يحوي عمالة زائدة بنسبة وصلت إلى 100% مع نهاية السبعينات. كما تأثرت تركيا كثيرا بارتفاع أسعار النفط نظرا لاعتمادها على الواردات النفطية في مخططاتها التصنيعية وعجز الحكومات غير المستقرة على إيجاد خطط بديلة. وأمام هذا الوضع اضطرت حكومة أجاويد عام 1978 للدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وجرى التوصل لاتفاق في جويلية 1979 [15]. لكن مضمون الخطة التي اتفق عليها الطرفان لم تتمكن الحكومة من تسيير تبعاتها على الوضع الاجتماعي للسكان خاصة بعد انهيار الليرة ورفع القيود على الواردات، ويضاف إلى كل هذا الحصار الذي فرضته الدول الغربية بعد إقدام تركيا على احتلال شمال قبرص والذي أدى إلى نضوب الاستثمارات الأجنبية في تركيا.

كما تميزت هذه الحقبة بتزايد أعمال العنف واستقطاب حاد بين اليمين واليسار بالإضافة إلى بروز جماعات عرقية أهمها حزب العمال الكردستاني (PKK) والعلويين. فبدأ من عام 1975 وحتى عام 1980 عاشت تركيا جحيما حقيقيا أوقع عددا كبيرا من القتلى فاق عدد قتلى حرب الاستقلال (سلان، الصفحة91).

صار الوضع العام صعبا جدا اقتصاديا وفاقمته أعمال العنف الهمجية، وبدت الأمور كلها تشير إلى تمهيد الطريق للجيش ليتدخل بقوة هذه المرة وهو ما حصل بالفعل في انقلاب 1980 بقيادة رئيس الأركان كنعان يفرين (العيطة،2012 الصفحة683)

تدخل الجيش مرة أخرى حيث وأد انقلاب 12 ايلول(سبتمبر)1980 الديمقراطية في تركيا، فحظر مجلس الأمن القومي جميع الأحزاب وزج بزعمائها في السجون أو وضعها في الإقامة الجبرية ،(نور الدين 1998، الصفحة 33) واستمرت القبضة العسكرية إلى غاية 1983 حين تم تنظيم انتخابات تعددية، لكن قبل أن يتم هذا كان ضباط الجيش بواسطة مجلس الأمن القومي قد فرضوا وضعا سياسيا واجتماعيا يضمن لهم الاستمرار بعد الانتخابات.

مارس مجلس الأمن القومي خلال الفترة الممتدة من الانقلاب إلى تنظيم الانتخابات التعددية ترهيبا كبيرا اتجاه المواطنين، أكثر من 400 مناضل قتلوا أو عدو مفقودين، أكثر من 600 ألف شخص وضعوا تحت الرقابة المحكمة وسجن 85 ألف شخص غالبا لفترات طويلة (سلان، الصفحة 96) كما اعتبروا أي إيديولوجيا غير الكمالية وأي مذهب غير السنة تهديدا للجمهورية، تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الجيش في هذه الحقبة جمعت بين الكمالية والإسلام السني، يقول الكاتب التركي بشار قبلان إن قادة انقلاب1980 شجعوا تيار الإسلام السياسي بشكل عام على النمو والترعرع بشكل غير مباشر حيث استخدموا الإسلام كإيديولوجيا ضامنة للنظام في مواجهة الخطر الشيوعي (غزالي،2007، الصفحة18).

على صعيد الفعل السياسي تم إعداد مشروع دستور نص على تعيين الجنرال كنعان أفرين رئيسا للجمهورية وتحصين الجنرالات من أية ملاحقة جزائية وصيغت مواد عدة تقنن كل ممارسات الجيش وتطلق يده في الساحة السياسية، وهو ما دفع رجال القانون والسياسة الأتراك إلى وصف دستور1982 بأنه عسكرة للدولة والمجتمع(العاطي، 2010، الصفحة 68)وتحت ظرف مشحون ومعسكر تم التصويت على الدستور بنسبة 92% وهي نسبة تجد ما يبررها إذا علم أن التصويت بـ"لا" عد خيانة للوطن.

وبعد تمرير الدستور توجه الضباط والعقداء إلى تشكيل أحزاب سياسية بأنفسهم مدعين أن هذا سيصلح الوضع السياسي في تركيا. فتشكل حزب يميني تحت اسم حزب الديمقراطية القومية بقيادة الجنرال المتقاعد تورغت صونالب، وحزب ليبرالي بقيادة تورغت أوزال تحت اسم الوطن الأم(ANAP) والحزب الشعبي ذو النزعة اليسارية بقيادة نجدت كالب.

راهن العسكريون على فوز حزبهم الأساس (حزب الديمقراطية القومية بقيادة الجنرال المتقاعد تورغت صونالب) لكن نتائج انتخابات 6 نوفمبر (تشرين الثاني) 1983 أعطته المرتبة الثالثة بنسبة أصوات بلغت 23,7% بينما فاز حزب الوطن الأم (ANAP) بقيادة تورغت أوزال بغالبية مطلقة في المجلس وبنسبة أصوات بلغت 45,15% بينما حل الحزب الشعبي في المرتبة الثانية بنسبة 30,27%.

صحيح أن الحزبين الأول والثاني قد تشكلا تحت رقابة شديدة مارسها الجيش في اختيار أعضاء الحزبين لكن المؤسسة العسكرية كانت تراهن على الحزب اليميني (حزب الديمقراطية القومية) والذي اعتبرته حزبها الأساس. وبتلك النتيجة المفاجئة أصبح أوزال رئيسا للحكومة التي كان ضمنها 9 مهندسين ولأنه هو الآخر كان مهندسا أطلق عليها اسم حكومة المهندسين .(هلال، 1999، الصفحة 145).

الفترة ما بين 1983 و2002:

1983-1991: سنوات حكم حزب الوطن الأم(ANAP)

شهدت هذه الفترة قيادة حزب الوطن الأم للحكومة مكملا الولاية الانتخابية، ولما جرت الانتخابات في 29 تشرين الثاني(نوفمبر)1987 بقي حزب الوطن الأم يتصدر المجلس النيابي (شاكر،1989، الصفحة 150)رغم أنه في تلك الفترة كان الزعماء السياسيون القدامى، أربكان وديميريل وأجاويد وتوركيش قد عادوا واحتلوا من جديد صدارة المشهد (سلان ، الصفحة100) لذا فإن التمثيل النيابي بعد انتخابات 1987 لم يجسد الأطياف الفاعلة على الأرض نظرا لطبيعة قانون الانتخابات الذي ينص على منح أصوات الأحزاب التي لم تحصل على نسبة 10% للحزب المتصدرشاكر، 1989، الصفحة 151)

مع كل هذا، بقيت الحكومة بالرغم من عودة الحياة البرلمانية إلى طبيعتها رهينة مجلس الأمن القومي الذي كان يراقب ويشرف تقريبا على كل مناحي حياة الفرد التركي لما صار يحتويه المجلس من دوائر متخصصة أعطي لها حق الإشراف ، ويشير ذلك التنوع الجلي والتخصصية الدقيقة إلى مدى النفوذ والسلطات التي حازتها المؤسسة العسكرية بعد انقلاب عام 1980 (عبد العاطي، 2012، الصفحة 69)

اقتصاديا بدأ الوضع في التحسن التدريجي وانعكس إيجابا على دخل الفرد التركي مستفيدا من حالة الاستقرار الحكومي بالإضافة إلى أن الحرب الإيرانية العراقية وشروع بلدان الخليج في تشييد البنى التحتية فتح السوق الخارجية أمام المقاولين الأتراك واليد العاملة وسمح لهم بالتحرر من ضغوطات سوق داخلية ضيقة والوصول إلى إيراد منتظم من العملة انعكس إيجابا على مجمل الاقتصاد.(سلان، الصفحة 102)

تجدر الإشارة هنا إلى أن قضية الأكراد في تركيا والتي تعد من القضايا الشائكة والتي شكلت إحدى الحلقات المهمة في صراع تركيا حول الهوية والكمالية التي يفرضها الجيش، قد تأثرت بما حدث في محيط تركيا في هذه الفترة وتعقدت متخذة منحى الصراع العنيف، ولا ينكر المسؤولون الأتراك أن المستوى الجديد الذي بلغته المسألة الكردية ليس في تركيا وحسب بل في المنطقة ككل هو إحدى نتائج حرب الخليج الثانية وإضعاف العراق (نور الدين،1997،الصفحة 140)

1991-1998: سنوات الحكومات الائتلافية

تعدّ هذه الفترة هامة في فهم الوضع السياسي والحزبي الذي مهّد لاحقا لبروز حزب العدالة والتنمية، وتفّسر جزءا من أسباب انتصاراته الحزبية لاحقا، خاصّة ما تعلّق بنقمة الشعب التركي على تبعات فشل الحكومات الائتلافية اجتماعيا واقتصاديا.

في 1991 أجريت انتخابات تشريعية أسفرت عن خارطة سياسية تضم مختلف الأطياف التركية، أبرز أحزابها حزب الطريق القويم بقيادة سليمان ديميريل، وحزب الوطن الأم بقيادة مسعود يلماز، وحزب الشعب الاجتماعي الديمقراطي بقيادة أردال إينونو، وحزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان.

شكل سليمان ديميريل الحكومة بعد أن عقد تحالفا مع حزب الشعب الاجتماعي الديمقراطي SHP، الذي كان يضم في صفوفه أنصارا للقضية الكردية وهو ما دفع بديميريل إلى تبني وسياسة متعاطفة مع الأكراد في البداية لكن ردة فعل الجيش كانت عنيفة ما أدى به إلى التراجع.

في أفريل 1993 توفي رئيس الجمهورية تورغت أوزال لينتخب بعده **سليمان ديميريل** خلفا له. تجدر الإشارة إلى أن ديميريل ترك رئاسة حزبه لـ"**تانسو جيلر**" وتنصل من كل مضامين خطابته أيام كان معارضا لفرض الكمالية كما أصبح أحد المتحدثين الأكثر حماسة باسم العسكر ودستور 12 أيلول(سبتمبر) ، كما سارت خليفته على رأس حزب الطريق القويم على نفس المنهج وعشية انتخابات 1995 كان حزبها قد أصبح "أكاديمية الشرطة رقم واحد" بما ضم إليه من مسؤولين سابقين في مختلف الأجهزة الأمنية.

قفزت نتائج انتخابات 24 ديسمبر 1995 بحزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي إلى الصدارة (21,32% من الأصوات) ما حتّم على تانسو جيلر التحالف مع نجم الدين أربكان الذي شكل الحكومة وترأسها وجعلها نائبة له. ومع تشكل حكومة (الرفاه – الطرق القويم) الائتلافية وتولي نجم الدين أربكان رئاسة الوزراء أخذت المؤسسة العسكرية تتابع بدقة آداء هذه الحكومة . (عبد الجليل، 2013، الصفحة141) ورأى بعض المحللين أن نجاح حزب الرفاه في الوصول إلى السلطة يعود جزئيا إلى حالة الاغتراب السياسي التي فرضتها الكمالية.

عملت الخلايا المتخصصة التي نصبها الجيش لمراقبة عمل حكومة أربكان وتحديد التهديدات التي قد تولدها سياسات الرفاه تجاه الكمالية، وقد كانت المؤسسة العسكرية تستند إلى الصلاحيات التي تمكنت من فرضها في دستور 1982 بعد الانقلاب.

انعقد اجتماع لمجلس الأمن القومي في 28 فبراير 1997 لدراسة وتقييم تسيير حزب الرفاه للبلاد، وقد خلص المجلس إلى أن الكمالية أصبحت مهددة بسبب تشجيع أربكان وحزبه للتيارات الاسلامية والصوفية. وأقدم على صياغة توصيات ملزمة بحكم دستور 1982 لحكومة أربكان شكلت في مجملها خطة للقضاء على مصادر نمو الحركة الإسلامية. وفي 18 حزيران(جوان) 1997 قدم أربكان استقالة حكومته بعد أقل من سنة على تأليفها ، وبهذا أطيح بالرفاه ثم حُظر في كانون الثاني(جانفي)1998 (سلان، الصفحة 113)

يعتبر هذا الانقلاب أسلوبا جديدا وسهل للتنفيذ بالنسبة للمؤسسة العسكرية، وتم لها هذا بعد تفصيلها لدستور 1982 بما يجعل مجلس الأمن القومي القوة الرئيسة في الفعل السياسي ضاربا عرض الحائط بنتائج الانتخابات، متذرعا بتهديد الحركات الإسلامية للإيديولوجيا الكمالية.

1998-2002: نحو ميلاد حزب العدالة والتنمية

بعد الإطاحة بحزب الرفاه وحظره، شكل بولنت أجاويد في 02 ديسمبر 1998 حكومة جديدة مدعومة من طرف مجلس الأمن القومي، لكنها سرعان ما بدأت تتعثر أمام تحديات سياسية واقتصادية ودولية. فقد عجزت الحكومة عن إنعاش الاقتصاد الذي دخل في أزمة غير مسبوقة، إذ تجاوز العجز السنوي للقطاع العام خمسة مليارات دولار وانخفض سعر صرف الليرة وارتفع التضخم ليصل إلى قرابة 80% مع انكماش الاقتصاد بأكثر من 9,5% ما سبب موجة إفقار هي الأكبر من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية، يضاف إلى هذا ملفات الفساد التي طالت عدة وزراء من الحكومة حتى عدت حكومة أجاويد الأكثر فسادا في تاريخ تركيا.

أدخلت انتخابات **03 نوفمبر 2002** تركيا في مرحلة سياسية جديدة تميزت بخروج الشيوخ أمثال أجاويد وأربكان من المعادلة السياسية وحصولهما على نسب تصويت ضئيلة جدا. وبحسب النظام الانتخابي المتبع استطاع حزبان فقط الدخول للبرلمان، الأول هو حزب العدالة والتنمية بقيادة **رجب طيب أردوغان** (انشق عن حزب أربكان) وقد حصل على 34,26% من الأصوات وحصد 363 مقعدا نيابيا من أصل 550، وحزب الشعب الجمهوري بقيادة دنيز بايكال الذي حصل على 19,4% من الأصوات و178 مقعدا.

بهذا دخل تركيا مرحلة سياسية جديدة، تمكن فيها الحزب الفائز من تشكيل حكومته منفردا ومن الشروع في تطبيق برنامج الانتخابي، خاصة وأنّ الأغلبية المريحة التي تحصّل عليها تمكّنه من تمرير تعديلات للقوانين دون الحاجة للتحالفات الحزبية. (سلان، الصفحة 113)

3. أزمات الاقتصاد التركي المزمنة :

1.3 نبذة تاريخية عن الاقتصاد التركي

بعد اعلان استقلال تركيا واعتماد نظام الحزب الواحد، حزب الشعب الجمهوري، الذي تضمنّ برنامجه السياسي مبدأ "الدولاتية *في المجال الاقتصادي، تم إقرار هذا المبدأ في الدستور التركي في 05 فيفري 1937. غير أنّ حماية الدولة للاقتصاد لم يكن وفق المنظور الاشتراكي بحسب القادة الأتراك المعروفين بتوجهاتهم الفكرية الغربية، فقد أكّد الرئيس مصطفى كمال أتاتورك في تصريح له أثناء افتتاح معرض إزمير التجاري سنة 1935 بأنّ مبدأ حماية الدولة للاقتصاد الذي تم اعتماده لا يمت بأي صلة للتوجهات الاشتراكية، بل هو نظام اقتصادي أملته الحاجة التركية المحضة(denis,1989, pp 136-148).

ومع الصعوبات التي واجهت الحكومات التركية في الدفع بعجلة الاقتصاد، خاصة المتعلّقة بالتمويل وتوفير رأس المال ما دفع تركيا إلى البحث عن التمويل الخارجي وذلك بانخراطها في معاهدة مارشال مع الولايات المتحدة الأمريكية والتوقيع عليها في 04 جويلية 1948، ونصت المادة الثانية من المعاهدة وفي الفقرة الرابعة منها على التزام تركيا بتطبيق ممارسات اقتصادية غير احتكارية ودون تمييز بين الشركات العمومية والخاصة (unies,1949)

وعقب إقرار التعددية الحزبية، والذي تمّ في سياق توجّه تركيا نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية، وصل الحزب الديمقراطي إلى الحكم سنة 1950 الذي شرع في التخلي عن تحكم الدولة في الاقتصاد وتبني الممارسات الليبرالية اقتصاديا، وبسبب شح الموارد المالية اعتمد على الاقتراض الخارجي من صندوق النقد الدولي لإنجاح الإصلاحات، فاستفادة الحكومة التركية ما بين سنة 1950 و1954 من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 400 مليون دولار مكّنها من تحقيق نسبة نمو بقيمة 9% لكن سرعان ما دخل الاقتصاد التركي بين سنوات 1954 و1961 في أزمة بسبب نقص الموارد المالية فانخفضت نسبة النمو في هذه الفترة إلى حدود 4%.(24) (denis,1989, pp 136-148).

كانت أزمة التمويل أحد أكبر التحديات أمام الحكومة التركية التي كانت قد أطلقت عدة تحفيزات لإنعاش الاقتصاد بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية، ما دفع بها إلى السعي للتنويع في مصادر الاقتراض الخارجي وذلك بتقاربها مع الإتحاد السوفياتي وعودة العلاقات بين البلدين في جانفي 1959، وتوقيعها لاتفاقية زيوريخ ولندن في فيفري من نفس السنة بين تركيا وبريطانيا واليونان بخصوص الأزمة القبرصية، بالإضافة إلى إيداع الحكومة التركية لطلب الانضمام للمجموعة الأوربية في 31 جويلية 1959، لكنّ المفاوضات الأولية مع المجموعة الأوروبية توقفت في 27 ماي 1960 عقب الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش التركي في.(26)

استمرت الحكومات المتعاقبة خلال فترة السبعينات في اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتسيير الشأن الاقتصادي، ومع الطفرة المالية للدول البترولية في هذه الفترة مكنّ تركيا من الحصول علة مزيد من القروض، ليرتفع الدين الخارجي لتركيا من 3.3 مليار دولار سنة 1973 إلى 14 مليار دولار سنة 1978 ما زاد من تعقيد الوضع الاقتصادي والتنموي.

وعموما فقد اعتمد الاقتصاد التركي في عدّة مراحل على سياسة المخططات الخماسية التي كانت تقرّها الدولة معتمدة على مبدأ الانغلاق والتدخّل في جميع القطاعات الاقتصادية وهادفة لتحقيق إحلال الاستيراد بالمنتج الوطني، مع تكييف تدريجي نحو الليبرالية الاقتصادية بسبب نقص الموارد المالية. وقد مكّنها هذا من تحقيق بعض القفزات الاقتصادية خاصة في بداية السبعينيات من القرن الماضي، لكنّ أزمة النفط الأولى أضرّت بالاقتصاد التركي بسبب ارتفاع تكاليف الواردات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد التركي والذي حتّم على الحكومات التركية اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ما أدى إلى وقوعها في مصيدة الديون الخارجية.

ومنذ بداية الثمانينات دخل الاقتصاد التركي مرحلة التكيّف الهيكلي بغية الانتقال من الاقتصاد الموجّه من قبل الدولة إلى الاقتصاد المتوجه نحو الليبرالية والمتفتح على الخارج. وتم تحرير التجارة الخارجية وسعر صرف العملة مع تخفيض القيود على الاستيراد واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وبالرغم من الانتعاش الذي حققته هذه السياسات إلاّ أن المشكلة الأساسية التي واجهتها هذه السياسات تمثلت في تفاقم الدين الخارجي والفوائد المترتبة عليه والتي بلغت 42 مليار دولار عام 1990 بعد أن كانت في حدود 19 مليار دولار عام 1979[27]. (الطويل، 2010، الصفحة 21)واستمر الاقتصاد التركي في الاعتماد على المديونية الخارجية بالرغم من تعاقب الحكومات المختلفة على إدارته، حيث بلغ الدين الخارجي لتركيا 104 مليار دولار بحلول سنة 2001.

2.3 أزمات الاقتصاد التركي:

تأثر الاقتصاد التركي سنة 1974 من ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الحرب مع قبرص. كما تفاقمت الأزمة جرّاء قوانين الحماية الأوربية التي طالت الصادرات الزراعية التركية، بالإضافة إلى انخفاض التحويلات المالية لليد العاملة التركية في الخارج والتي تغطي نسبا معتبرة من العجز التجاري التركي تصل في بعض الفترات إلى الثلثين، فاضطرت تركيا إلى الاستدانة الخارجية لمحاولة تجاوز الازمة.

وصل عجز الميزان التجاري سنة 1978 إلى 2.04 مليار دولار و2.25 مليار دولار في 1979، أما عجز الحساب الجاري فقد بلغ 2.5 مليار دولار في ذات السنة مع دين خارجي في حدود 14.2 مليار دولار بقيمة فوائد قدرها 1.87 مليار دولار.

الديون الخارجية لتركيا والفوائد السنوية الواجب عليها دفعها كخدمات الدين والتي تراوحت في حدود 900 مليون دولار سنويا، هي أهم المشاكل الرئيسية للاقتصاد التركي. ففي اجتماع لممثلي الدول الدائنة لتركيا مع المسؤولين الأتراك بمقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي عقد بتاريخ 19 جانفي 1980 بمشاركة ممثلين أيضا عن صندوق النقد الدولي وبنوك أوربية، تقرر تقديم قرض لتركيا قدره 1.625 مليار دولار لحملها على تجاوز حدّة الأزمة الاقتصادية تحت وطأة تراكم الدين الخارجي في حدود 20 مليار دولار . (الطويل، 2010، الصفحة 55)

سمح هذا الدعم المحدود من طرف الدول الأوربية وصندوق النقد الدولي بإحداث انتعاش للاقتصاد التركي سنة 1981، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 4.04 بالمئة بعد أن سجّل انكماش للاقتصاد التركي

سنة 1980 بنسبة نمو سالبة. كما ارتفعت نسبة الإيداعات المالية في البنوك إلى 89 % وانتعشت الصادرات من السلع والمواد الزراعية مع ارتفاع محسوس في نسب الاستثمارات مقارنة مع السنة التي سبقت.

وبالرغم من الانتعاش الملاحظ عقب إقرار حزمة المساعدات المالية الأوربية لصالح تركيا، إلا أن الاقتصاد التركي كان لا يزال تحت ضغط عوامل عدّة أعاقت تحقيق انتعاش دائم وفعّال. وأهم المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد التركي تتمثل في(الطويل، 2010، الصفحة 61):

1. أن غالبية المصانع التركية كانت تشتغل بنص طاقتها التشغيلية بسبب عدم وفرة الموارد المالية لشراء المواد الخام والمعدّات ناهيك عن انقطاع التيار الكهربائي لساعات في اليوم لعجز في تأمين ثمن المحروقات المستوردة.
2. مشكلة التمويل، فالمصارف التركية تفرض فائدة مرتفعة على الديون تتراوح بين 60% و90%، ما يحتّم على الصناعيين تصدير منتجاتهم بأسعار رخيصة للتخلص من الدين المترتب تسديده ثم يتوقفون عن الإنتاج بانتظار انخفاض الفائدة ليتمكنوا من الاستدانة واستئناف الإنتاج.
3. إصرار البنك الدولي على تجميد عدد من المشاريع مرتفعة التكاليف والاهتمام بمشاريع تطوير الطاقة لكون تركيا غنية بالفحم الحجري، كما بإمكانها بناء السدود لتأمين الاستهلاك الكهربائي.

طبّق تورغت أوزال عند استلامه وزارة المالية سنة 1980 إجراءات صارمة أساسها التقشف والرقابة على الانفاق، ما سمح بتحقيق نتائج هامة حيث انخفضت نسبة التضخم من 94.2% سنة 1980 إلى 28.8% سنة 1983. كما سمحت سياسات أوزال الاقتصادية بتسديد ديون تركيا مع تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، فقد حقق تورغت أوزال إنجازات وصفت بالمعجزة الاقتصادية آنذاك.

وفي المؤتمر الاقتصادي الثاني الذي عقد بإزمير تم حصر أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد التركي في النقاط التالية [30]:(الطويل، 2010، الصفحة 61):

1. أن انتاج بعض المصانع هبط إلى أقل من 15% بعد الحركة الاحتجاجية في 12 سبتمبر 1981.
2. عدم تخصيص الفائض من الأرباح للاستثمار واعتماد أسلوب التبذير.
3. التضخم النقدي ومشكلة الطاقة من أهم معوقات نمو الاقتصاد التركي.

بعدما تمكن تورغت أوزال من تحقيق انتعاش اقتصادي توجّه إلى تطبيق سياسات اقتصادية تعتمد على تحرير القطاعات الهامة من سيطرة الدولة وتحرير الاستيراد والتصدير بغية إنعاش الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقد تمكن من جلب استثمارات عربية، كما تم تشجيع المستثمرين الوطنيين على زيادة التصدير في مختلف المجالات. واستطاع تورغت أوزال جلب الاستثمارات الخليجية عبر عقد اتفاقيات تعاون اقتصادي شملت أيضا إيران وباكستان.

3.3 تأثير الاستدانة الخارجية على الاقتصاد التركي:

بسبب نقص الموارد المالية ومصادر الطاقة اضطر الاقتصاد التركي إلى الاقتراض الخارجي، ولكن المشكلة الرئيسة ليست في الاقتراض وإنما في الاختلالات التي صاحبت عملية استغلال هذه القروض التي من المفترض أن توجّه لإنعاش الاستثمارات وتقوية البنى التحتية. وفي سنة 1985 رفض صندوق النقد الدولي منح تركيا قرضا إضافيا بقيمة 230 مليون دولار بسبب ارتفاع عجز الموازنة الحكومية وبلوغ التضخم نسبا حادة. كما أنّ إحدى أكبر مشكلات الاقتصاد التركي تركّزت في البحث المستمر لتأمين دفع الأقساط المالية المترتبة عن الديون الخارجية، فقد بلغت الديون 21680 مليون دولار سنة1985.

لجأت الحكومة التركية إلى الاقتراض من المصارف لتغطية العجز الذي تعاني منه الموازنة، خاصة وأن تهاوي قيمة الصادرات التركية نحو آسيا متأثرة بتبعات حرب الخليج وتعثر مخططات التنمية في عدة دول كانت تمثل زبونا مهما للصادرات التركية كدولتي العراق وإيران. فمنذ سنة 1990 ارتفع الدين الخارجي التركي بنسبة 17% ووصلت نسبة زيادة الدين سنة 2002 في حدود 22%، وبخصوص القروض التي منحتها المؤسسات المالية الدولية لتركيا فقد ارتفعت من 44.5 % إلى 57.5% بداية الألفية الثالثة، ما أثّر سلبا على الوضع الاجتماعي.

دخلت تركيا في أزمة اقتصادية حادة في نوفمبر 2002 حيث أصبحت مدانة بأكثر من 16 مليار دولار، كما أن الاقتصاد التركي عانى من موجات ركود قاسية بين عامي 1981 و2002 محتلاّ المراتب الدنيا في قائمة الاقتصادات العالمية، حيث أن ارتفعت نسب البطالة والعجز والتضخم خلال عقد التسعينات ما بين 70% و90% مع تراجع كبير لمعدلات التنمية

وتفسر كثير من الدراسات أن هذه الأزمة هي نتاج فشل السياسات الاقتصادية المطبقة في تركيا منذ عقود كما تربط تدهور الحالة الاقتصادية بالاضطرابات السياسية المزمنة التي عاشتها تركيا في فترات الحكومات الائتلافية غير المستقرة.

بدأت الأزمة الاقتصادية مع حادثة ديمير بنك (Demirbank)، حيث دخل البنك في أزمة مالية بسبب ارتفاع نسب الفوائد على القروض قصيرة الاجل، وأدى هذا إلى حركة سحب للأرصدة كادت تؤدي إلى انهيار البنك وهو الذي يحوز على 10% من سندات الخزينة التركية. تدخل البنك المركزي لإنقاذ البنوك التي كانت مهددة بنفس مصير ديمير بنك، واستفاد من مساعدة صندوق النقد الدولي بقرض قيمته 10 مليار دولار وكذا من البنك الدولي بقرض قيمته 5 مليار دولار (semith,2001)

وفي 19 فيفري 2001 وبعد السجال الذي وقع بين رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء بولنت أجويد أثناء اجتماع لمجلس الأمن القومي، حيث اتّهم رئيس الجمهورية رئيس الوزراء وحكومته بالفساد وإهدار المال العام، فغادر بولنت أجاويد اجتماع مجلس الأمن القومي بعد عشر دقائق من بدايته.

وأمام وسائل الإعلام مباشرة بعد خروجه، صرّح بولنت أجاويد بأنه انسحب من الاجتماع بسبب اتهام رئيس الجمهورية له ولحكومته مع استعمال ألفاظ خادشة وخارجة عن الآداب العامة، وقال بأن هذه أزمة خطيرة وأن حكومته لن تستقيل. كانت التبعات المباشرة لهذه الأزمة وتهم الفساد سريعة جدا على

الاقتصاد التركي حيث انهارت مؤشرات البورصة بأكثر من 2000 نقطة بعد ساعات فقط من تصريح رئيس الحكومة، كما سحب المستثمرون الأجانب ما قيمته 3 مليار دولار من الأسواق التركية (الجزيرة،2019)

تركيا عاشت تقريبا أزمات اقتصادية بشكل دوري كل عشر سنوات، ومن أهم الأسباب التي تضاف إلى سوء التسيير والفساد، الأزمة الأمنية المتمثلة في الحرب ضد تنظيم بيكا كا PKK والذي كلّف الخزينة التركية منذ سنة 1984 في حدود 80 مليار دولار. كما أنّ تبعات حرب الخليج 1991 باعتبار العراق أحد أهم زبائن الاقتصاد التركي وكذا الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا سنة1999 ومسّ المناطق ذات النشاط الصناعي، كل هذه العوامل أدخلت تركيا في إحدى أكبر أزماتها الاقتصادية.

لكن الأزمة التي ضربت تركيا سنة 2001 هي الأخطر من بين كل الأزمات منذ تأسيسها سنة 1923، والتي بلغت 13 أزمة اقتصادية كانت أولها عام 1929 (حمودي 2018).

4.الخاتمة:

من خلال تتبع المحطات التاريخية للحياة الحزبية في تركيا منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة سنة1923 إلى غاية سنة 2002، ومن استقراء أسباب الازمات الاقتصادية التي عانت منها تركيا خلال هذه الفترة توصلنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- حالات الاستقرار في الحياة الحزبية سواء في فترة الأحادية الحزبية أو فترة التعددية سمحت بتحقيق نمو في المؤشرات الاقتصادية الكبرى.
- بعد دخول تركيا فترة التعددية الحزبية، كان للحكومات التي شكّلتها الائتلافات الحزبية أثرا سلبيا على تطور الاقتصاد التركي، حيث لوحظ في هذه المحطّات من تاريخ تركيا تخبّطا حكوميا في تحديد الخيارات الاقتصادية اللازمة لإنقاذ الاقتصاد من أزماته.
- كان لديمومة الأزمات الاقتصادية في تركيا وتكرارها بسبب عدم استقرار الحكومات وفشل الائتلافات الحزبية، تأثيرا رئيسا في وصول حزب العدالة والتنمية التركية على الرغم من حداثة نشأته سنة 2002. حيث اعتبر الناخب التركي صراع الأحزاب داخل الحكومات الائتلافية سبب أزمات مزمنة للاقتصاد التركي.

5.المراجع:

([1]) محمد نور الدين. تركيا الجمهورية الحائرة. الطبعة الأولى. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص27.
([2]) أحمد نوري النعيمي. النظام السياسي في تركيا. عمّان: زهران للنشر والتوزيع، 2015، ص191.
([3]) المرجع نفسه، ص 67.
([4]) نفس المرجع، نفس الصفحة.
([5]) ناظم تورال. التحوّل الديمقراطي في تركيا. الطبعة الأولى. القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2012، ص 16.
([6]) ناظم تورال، مرجع سابق، ص 17.
([7]) بوزر سلان، مرجع سابق، ص79.
([8]) بوزر سلان، مرجع سابق، ص 79.
([9]) رضا هلال. السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الشروق، 1999، ص 112.
([10]) أحمد نوري النعيمي. النظام السياسي في تركيا. عمّان: زهران للنشر والتوزيع، 2015، ص 248.
([11]) هلال، مرجع سابق، ص 115.
([12]) بوزر سلان، مرجع سابق، ص 82.
([13]) بوزر سلان، مرجع سابق، ص 87.
([14]) هلال، مرجع سابق، ص 126.
([15]) هلال، مرجع سابق، ص 133.
([16]) بوزر سلان، مرجع سابق، ص 91.
([17]) بوزر سلان، مرجع سابق، ص 96.
([18]) عبد الحليم غزالي. الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص 18.
([19]) هلال، مرجع سابق، ص 145.
([20]) طارق عبد الجليل. العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدة إلى دستور بلا عسكر. الطبعة الثانية. الجيزة: دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص 141.
([21]) نور الدين، مرجع سابق، ص 105.
([22]) Akagül, Deniz. «L'économie turque : de l'étatisme à une forme de libéralisme.» CEMOTI, Cahiers d'Études sur la Méditerranée Orientale et le monde Turco-Iranien 8, n° 1 (1989) : 133-148, p136.
([23]) (NATION UNIES 1949)
([24]) Akagül, L'économie turque: de l'étatisme à une forme de libéralisme 1989, p137.
([25]) Akagül, Deniz. «L'économie turque : de l'étatisme à une forme de libéralisme.» CEMOTI, Cahiers d'Études sur la Méditerranée Orientale et le monde Turco-Iranien 8, n° 1 (1989) : 133-148, p136.
([26]) Akagül, Deniz. «Chronologie des rapports turco-européens.» CEMOTI, Cahiers d'Études sur la Méditerranée Orientale et le monde Turco-Iranien 8, n° 1 (1989) : 165-175, p170.
([27]) رواء زكي الطويل. الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية. الأولى. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص21.
([28]) الطويل ، مرجع سابق، ص55.
([29]) الطويل ، المرجع نفسه، ص 61.
([30]) الطويل ، مرجع سابق، ص 62.
([31]) 37.زاهر البيك. خمسة أسئلة تشرح رحلة تركيا نحو تصفير ديونها مع صندوق النقد الدولي. 06 03, 2021. https://bit.ly/3zMkVNe (تاريخ الوصول 03 05, 2021).
([32]) Vaner, semih. «TURQUIE : CHRONIQUE D'UNE CRISE.» www.sciencespo.fr. 01 09 2001. http://bit.ly/3mt2rJQ.
([33]) الجزيرة نت. *أزمة بين أجاويد والرئيس التركي*. 19 02, 2001. http://bit.ly/2KbXRSU (تاريخ الوصول 05 03, 2019).
([34])عبد الكريم حمودي. " الاقتصاد التركي مرهون بالكامل لحساب صندوق النقد." 10 https://middle-east-online.com/. 04, 2002. https://bit.ly/3wMgf7T (تاريخ الوصول 14 2, 2018).